

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والأربعون

٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٣ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية - الاقتصادية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢١٩، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويشير هذا التقرير إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة في أعمالها، مع التركيز على الأعمال الجارية لإعطاء دفع لدور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وعلى التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ والجهود المبذولة حالياً للنهوض بخطة البحث والاختبار في مجال المحاسبة التجريبية لتنظيم الإيكولوجية وفقاً لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويبين التقرير الحالة الراهنة لصياغة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك. وترد في نهاية التقرير نقاط مطروحة للمناقشة.

* E/CN.3/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

190115 160115 14-67372 (A)



تقرير لجنة الخبراء المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية

أولا - مقدمة

١ - في الدورة الخامسة والأربعين للجنة الإحصائية المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، اعتمدت اللجنة المقرر ١٠٥/٤٥ (انظر E/2014/24) الذي قامت فيه بما يلي:

(أ) أعربت عن تقديرها للعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية صوب المضي قدما في تنفيذ الإطار المركزي لنظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ب) رحّبت بنشر الإطار المركزي لنظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية وإصدار ترجماته الأولية باللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(ج) أقرت بأن نظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية يشكل إطارا إحصائيا هاما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وطلبت إلى لجنة الخبراء استعراض المذكرات الإحصائية التي أُعدت للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة للتأكد من أنها تعكس نظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية بشكل ملائم؛

(د) أقرت بأهمية تعميم مراعاة نظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تطوير الإحصاءات؛

(هـ) طلبت إلى لجنة الخبراء مواصلة عملها في مجال إعداد المذكرات التقنية ومواد التدريب والدورات التدريبية والمبادئ التوجيهية لعملية التجميع دعماً لتنفيذ نظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية، وطلبت أن يولي الاهتمام أيضا لتجميع الإحصاءات الأساسية الداعمة للحسابات؛

(و) حثت لجنة الخبراء على وضع الصيغة النهائية للجداول والحسابات الأساسية الناتجة عن الإطار المركزي لنظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية من أجل مساعدة البلدان على تنفيذ نظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ز) وافقت على إنشاء لجنة تقنية تعنى بالإطار المركزي لنظام الحاسبة البيئية - الاقتصادية وتتولى مسؤولية النهوض بخطة البحث المتعلقة بالإطار المركزي للنظام، مع التركيز على تصنيف الأنشطة البيئية وقطاع السلع والخدمات، ودعم تنفيذ نظام الحاسبة

البيئية - الاقتصادية من خلال إعداد واستعراض المواد التقنية الكفيلة بضمان الاتساق التام مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ح) شددت على أهمية الربط بين تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(ط) أقرت بالحاجة إلى دعم تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وطلبت إلى لجنة الخبراء توسيع نطاق البرنامج المتعلق بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتعزيز برنامج بناء قدرات البلدان النامية، وتنظيم حملة لجمع الأموال من أجل بناء القدرات على الصعيد القطري؛

(ي) طلبت إلى لجنة الخبراء العمل بالتعاون عن كثب مع المبادرات الدولية القائمة من أجل استحداث الأدوات ووضع الجداول والحسابات الأساسية، فضلاً عن تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، مثل فريق أولانباتار المعني بإحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وذلك بشأن وضع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة؛

(ك) أكدت من جديد أهمية تعزيز الحوار مع مختلف الجهات المعنية على الصعيد الوطني، على سبيل المثال مع ممثلي وزارة المالية ووزارة التخطيط والوزارة المسؤولة عن البيئة والدوائر المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية، وذلك من خلال التوعية أولاً، ثم من خلال اتباع نهج الوحدات النموذجية لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ل) رحبت بأعمال لجنة الخبراء المعنية بوضع استراتيجية للاتصالات من أجل نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وأشارت إلى ضرورة تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لوضع هذه الاستراتيجية؛

(م) وافقت على إنشاء لجنة تقنية معنية بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقاً لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بهدف المضي قدماً في خططها المتعلقة بالبحوث والاختبارات التي تعطي الأولوية للمسائل التي يمكن إيجاد حل لها في الأجلين القصير والمتوسط؛

(ن) شجعت لجنة الخبراء على التعاون مع الدوائر المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية ومع المبادرات القائمة بشأن قياس وتقييم النظم الإيكولوجية، من قبيل المحاسبة المتصلة بالثروة وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؛

(س) طلبت إصدار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتطبيقات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتفرعاته، وترجمتهما إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة في أسرع وقت ممكن.

٢ - ويلخص هذا التقرير الأعمال الجارية للنهوض بدور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية باعتباره إطارا للقياس في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (الفرع الثاني)؛ ويبين التقدم المحرز صوب تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بما في ذلك مبادرات تنمية القدرات (الفرع الثالث)؛ ويقدم معلومات محدّثة بشأن التقدم المحرز في ما يتعلق بالاختبار والبحث في إطار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقاً لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (الفرع الرابع)، ومعلومات محدّثة عن التقدم المحرز في ما يتعلق بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه، ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة، ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال الزراعة والحراثة ومصائد الأسماك (الفرع الخامس)؛ ويقدم معلومات عن حالة نشر وترجمة الوثائق المتصلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (الفرع السادس)؛ ويحدد نقاطا معروضة على اللجنة لمناقشتها (الفرع السابع). ويرد موجز لأنشطة مختلف الأفرقة العاملة في إطار ولاية لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية في وثيقة معلومات أساسية.

ثانياً - نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٣ - يمثل نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إطارا هاما لرصد التقدم المحرز في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد اعترفت اللجنة في مقررها ١٠٥/٤٥ بأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إطار إحصائي مهم لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وعلى مستوى أعم، من المتوقع أن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية يمكن أن يسهم أيضا في تعزيز النظم الإحصائية الوطنية وفي تكيفها مع المشهد المتغير في مجال البيانات.

نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ومؤشرات التنمية المستدامة

٤ - تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على مجموعة من الأهداف المتعددة الأبعاد التي تشمل الاقتصاد والبيئة والمجتمع والمسائل المتعلقة بالحوكمة. وزيادة الطلب على اعتماد السياسات على الأدلة واستنادها إلى نهج أكثر تكاملا يؤكد الحاجة إلى نظام معلومات محسّن كفيل بدعم القرارات المتعلقة بالسياسات عن طريق تمثيل ملائم لجميع جوانب الاستدامة وأوجه ترابطها بطريقة متكاملة. وقد اعترفت اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين بأنه يتوقع

من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أن يسهم بشكل كبير في النهوض بنظام معلومات متعدد الأبعاد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن أن يوفر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية نهجاً موحدًا ومعترفًا به دوليًا يُدمج التدابير المتعلقة بالبيئة في نظام معلومات متوائمة بشكل تام مع نظام الحسابات القومية يُستخدم لقياس الاقتصاد. وبالتالي، يمكن استخدامه أيضًا لرصد أهداف التنمية المستدامة. وتكامل المعلومات الاقتصادية والبيئية يُمكن من استنباط مؤشرات متسقة ومن استخدام نماذج بيئية - اقتصادية لوضع مؤشرات كفيلة بتقييم نوع الأثر، وتقييم مفاضلات السياسات وآثارها على الاقتصاد والبيئة.

٥ - ونظرًا إلى أهمية دور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في استنباط المؤشرات ودعم عملية صنع القرار استنادًا إلى الأدلة، أعربت لجنة الخبراء عن اهتمامها بتقديم خدماتها إلى الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإلى الفريق الرفيع المستوى المعني بالشراكات والتنسيق وبناء القدرات اللذين سينشآن عما قريب لأغراض الرصد في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وقد اقترح إنشاء هذين الفريقين فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقًا في تقريره المقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين (E/CN.3/2015/2). ويمكن أن تسهم اللجنة في وضع إطار مؤشرات الرصد وفي بلورة استراتيجيات وأنشطة من أجل بناء القدرات الإحصائية مع التركيز على الصلة بين البيئة والاقتصاد.

٦ - ويتضح من تحليل أولي أجرته الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن المؤشرات المستمدة من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ستكون مهمة لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق ١٣ هدفًا من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفًا التي اقترحتها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي التشديد على أن فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد اعترف أيضًا، في تقريره المعنون "شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وإحداث تحول في الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة"، بفائدة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية واستخدام الحسابات. واعترف أيضًا بإطار المؤشرات الذي وضعته شبكة حلول التنمية المستدامة، على النحو المبين في تقريره المعنون "وضع مؤشرات وإطار لرصد أهداف التنمية المستدامة: الشروع في ثورة في البيانات من أجل أهداف التنمية المستدامة".

٧ - ولزيادة بيان المساهمة المحتملة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في هذا السياق، ناقشت لجنة الخبراء في اجتماعها التاسع المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤ ورقة بشأن

استخدام النهج النُظمي ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لاستنباط المؤشرات في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين يجري تحديث هذه الورقة لتضمينها تفاصيل عن مجموعة دنيا من المعايير، مثل الأهمية والفائدة بالنسبة للسياسات، والسلامة التحليلية والمنهجية، وقابلية القياس والتطبيق التي ينبغي أن تستوفيها المؤشرات، وإبراز الكيفية التي يمكن بها لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أن يحسّن نوعية المؤشرات البيئية والإحصاءات الوصفية. وبمجرد وضع الصيغة النهائية لهذه الورقة المنقحة ستُعرض على فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً وغيره من أفرقة الخبراء المشاركة في صياغة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وذلك للنظر فيها. وسيعقد اجتماع فريق الخبراء المعني بأهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١٥.

٨ - ومع إعادة تأكيد المضامين الرئيسية الواردة في تطبيقات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتفرعاته، وافقت لجنة الخبراء على ما يلي:

(أ) تعزز المؤشرات المستمدة من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أهمية وجدوى السياسات نظراً لأهميتها مدعومة بمعلومات منظّمة باستخدام هيكل المحاسبة الذي يشجع على فهم دقيق لعوامل التغيير. ويمكن أن تُستنبط مجموعة هامة من القيم الإجمالية والمؤشرات مباشرة من حسابات وجداول نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتوفّر الحسابات والجداول معلومات عن تشكيلة الأصول البيئية وعن إمدادات التدفقات البيئية واستخدامها في الاقتصاد. وهكذا يمكن لإطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أن ييسّر زيادة فهم الطبيعة الهيكلية للبيئة في ما يتعلق بالاقتصاد؛

(ب) يعزز نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية السلامة التحليلية والمنهجية للمؤشرات المستمدة منه عن طريق القيام بدور أداة تعمل على تقليص الاختلافات المنهجية خلال مختلف مراحل عملية إنتاج البيانات البيئية، وكذلك بتيسير إدماج البيانات البيئية مع البيانات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة موثوق بها من الناحية المنهجية. ومن المزايا الرئيسية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في ما يتعلق بالتكامل مع نظام الحسابات القومية استخدامه في النموذج الاقتصادي والنماذج الأخرى لتقييم المفاضلات؛

(ج) يمكن لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أن يضطلع بدور هام من حيث جعل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة قابلة للتحقيق وللقياس بتكلفة معقولة مقارنة بالفوائد المحتملة. ويمكن أن يؤدي تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى تحقيق أوجه كفاءة في عملية إنتاج البيانات بتوحيد أنشطة جمع البيانات التي عادة ما تكون متفرقة.

ويمكن أن يكون ذا قيمة خاصة في البيئات التي تفتقر للبيانات عندما تعتمد البلدان على البيانات المتاحة من أنشطة جمع البيانات المتفرقة لتكوين محتويات الحسابات. وتنظيم البيانات المتاحة في شكل حسابات، يمكن للبلدان تحديد الثغرات الكامنة في البيانات وتخصيص الموارد بكفاءة لسد تلك الثغرات بعد ترتيبها حسب أهميتها. ويمكن الاستفادة أيضا من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية عندما يتعذر الحصول على البيانات في الوقت المناسب لأنه يمكن التوصل إلى تقديرات وأرقام تقريبية موثوق بها باستخدام معاملات مستمدة من هيكل المحاسبة.

نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية

٩ - تمثل أهداف التنمية المستدامة المقترحة وغاياتها الـ ١٦٩ تحديا كبيرا للدوائر الإحصائية، وتتطلب زيادة كبيرة في البيانات والمعلومات اللازمة لوضع السياسات ورصد التغيرات. وبما أن عملية تعميم المحاسبة البيئية - الاقتصادية في الإحصاءات الرسمية تمر بمراحلها الأولية، فإن المكاتب الإحصائية ستحتاج إلى استثمار أولي يُيسر تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة في الأجلين المتوسط والطويل، وذلك لأنه عليها تحقيق التكامل في عمليات إنتاج البيانات وكفالة تحسين نوعية البيانات. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من تخصيص موارد مالية كافية لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، لتلبية الاحتياجات المتصلة برصد أهداف التنمية المستدامة، ولتكون بمثابة أداة لتحسين النظام الإحصائي. وترد توصيات بشأن تخصيص استثمارات إضافية كبيرة لرصد أهداف التنمية المستدامة في تقرير فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة، المعنون "عالم له أهميته: تعبئة ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة"، وكذلك في التقرير التجميعي المقدم من الأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، والمعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض" (A/69/700).

١٠ - وتقرن هذه التحديات بفرص كبيرة. فيمكن لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أن يساهم في الجهود الرامية إلى تسخير الفرص في السعي من أجل وضع خطة كفيلة بإحداث تغيير من أجل تطوير النظم الإحصائية الوطنية. ولتعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على تلبية احتياجات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا بد من اتباع نهج أكثر تكاملا في النظم الإحصائية، بتكامل الإحصاءات المتعلقة بجميع جوانب الاستدامة من أجل تحسين الكفاءة والفعالية في عمليات إنتاج الإحصاءات. وارتأت لجنة الخبراء أن من المهم وضع برنامج لتيسير دور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بوصفه حافزا على التغيير،

استنادا إلى نهج عملي يشمل إحراز تقدم تدريجي عن طريق تركيز الأولوية على معالجة مسائل معينة. ولذلك، كلفت اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بمهمة إعداد مذكرة تقنية شاملة عن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والنهج المتكامل للإحصاءات، بهدف تحديد دور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بدقة في الصورة العامة المتصلة بوضع النظم الإحصائية الوطنية المتكاملة.

١١ - وكررت لجنة الخبراء تأكيد ضرورة التعجيل بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مع مراعاة ما يلي:

(أ) سيحفز تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيد الوطني تنسيق عملية الإنتاج، لا سيما الإحصاءات البيئية الرسمية. ويشير ذلك إلى تطبيق مفاهيم وتعريف وتصنيفات مشتركة في جميع مراحل عملية إنتاج البيانات، من مرحلة جمع البيانات الأساسية إلى استنباط المؤشرات ونشرها واستخدامها من جانب جهات معنية مختلفة. وتمثل الخطوة الأولى في تحسين توافر الإحصاءات ونوعيتها، مع إيلاء اهتمام خاص للبيانات البيئية الأساسية التي ستصب مباشرة في الحسابات البيئية؛

(ب) دمج مصادر المعلومات الناشئة مع المصادر التقليدية لإنتاج معلومات أكثر تفصيلا وأفضل من حيث التوقيت والنوعية. ويتمشى ذلك مع تقرير فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة، الذي اقترح فيه الفريق تجربة الطرق التي يمكن الجمع بها بين مصادر البيانات التقليدية والجديدة، وذلك بهدف إقامة هياكل أساسية جديدة ودعم الابتكارات التي من شأنها تحسين نوعية البيانات العامة والحد من تكلفة إصدارها. وتؤدي المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية دورا هاما في إدماج المعلومات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية باتباع نهج مكاني دقيق، وبالتالي تتيح إطارا مفاهيميا لدمج البيانات المستقاة من عدد من المصادر التي تجمع عن طريق الاستشعار عن بعد مع الإحصاءات الرسمية؛

(ج) أقرت اللجنة بضرورة إقامة شراكات مع أوساط أخرى واتفقت على العمل بنشاط مع أفرقة مثل فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية الذي أنشئ برعاية مبادرة إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي، والفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، ولا سيما فرقة العمل التابعة له المعنية بالصور الساتلية. ومن شأن العمل مع هذه الأفرقة ضمان أخذ معايير المحاسبة البيئية - الاقتصادية ومتطلباتها بعين الاعتبار في وضع الأطر الإحصائية المكانية وتطوير تكنولوجيا الاستشعار عن بعد؛

(د) ستسهم مواءمة أساليب الإبلاغ المؤسسية عن الاستدامة مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في إنتاج بيانات ذات نوعية أفضل. وأحاطت اللجنة علماً بمختلف المبادرات المتعلقة بالإبلاغ على المستوى المؤسسي وترتأي أن من المهم إقامة شراكة بين أوساط الاستدامة المؤسسية والدوائر الإحصائية بغية الانتقال نحو مواءمة الرصد والإبلاغ على الصعيدين العالمي والوطني وعلى مستوى الشركات. وفي هذا الصدد، سيعقد اجتماع في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ لمناقشة الصلات بين الإبلاغ المؤسسي عن الاستدامة ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

تنسيق أنشطة الوكالات الدولية في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

١٢ - حثت لجنة الخبراء الوكالات الدولية التي تضطلع بأنشطة متعلقة بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على تعزيز التنسيق والاستفادة من مواطن قوتها ومنافذها المختلفة تجنبا للازدواجية في العمل، ولضمان تحسين التنسيق على الصعيد الوطني. ولذلك، تقوم الوكالات المعنية بوضع برنامج تنفيذ منسق بالاتفاق على مختلف الأدوار الرئيسية لكل وكالة تحت رعاية اللجنة. وتجري إقامة شراكات بين مختلف الوكالات لوضع اتفاق واضح بشأن الأدوار والمسؤوليات المحددة لكل وكالة، وبشأن برنامج عمل مشترك، بغية توفير مساعدة منسقة على الصعيد الوطني، ومجموعة من المنافع العامة المتفق عليها دولياً، بما في ذلك مواد من قبيل الدورات التدريبية، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتجميع البيانات، وقاعدة بيانات للمعارف، وخطوط هاتفية مباشرة لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

ثالثاً - استراتيجية تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة له

١٣ - اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين استراتيجية لتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. واتخذت لجنة الخبراء عدة مبادرات منذ ذلك الحين لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المركزي للنظام ومساعدة البلدان على تنفيذه، بما في ذلك ما يلي:

(أ) إجراء تقييم عالمي لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بهدف الحصول على خطط أساس لتنفيذ النظام على الصعيد العالمي يقيّم في ضوءه التقدم المحرز على أساس منتظم؛

(ب) إنشاء لجنة تقنية معنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مسؤولة عن النهوض بأعمال البحث وتنفيذ الخطة بإعداد واستعراض وثائق تقنية تتسق تماما مع معايير نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ج) وضع مذكرات تقنية بشأن حسابات ووحدات مختارة لتزويد البلدان بتوجيهات أولية في ما يتعلق بكيفية تجميع جداول النظام وحساباته، فضلا عن المؤشرات التي يمكن أن تُستمد منها؛

(د) تنظيم دورات تدريبية متنوعة الوسائل لمساعدة البلدان في بناء قدراتها على تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(هـ) توفير مواد إعلامية لمساعدة البلدان في الترويج للنظام باعتباره إطارا مهما لتنظيم المعلومات البيئية - الاقتصادية دعما للسياسات المتكاملة.

١٤ - ويرد أدناه بيان هذه المبادرات بإيجاز.

التقييم العالمي للمحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة لها

١٥ - أشرت الشعبة الإحصائية، برعاية لجنة الخبراء، وبالتعاون مع اللجان الإقليمية، تقيما عالميا للمحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة لها خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وكان الهدف من هذا التقييم التوصل إلى فهم أفضل للحالة الراهنة لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية؛ وأولويات البلدان في مجال السياسات وخططها المستقبلية في ما يتعلق بتنفيذ حسابات مختارة من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ واحتياجات البلدان من حيث الدعم في مجال التنفيذ. وسيساعد التقييم العالمي على تحديد الأولويات وتنسيق أنشطة بناء القدرات في المستقبل. وستنشر الردود الفردية على التقييم في الموقع الشبكي للشعبة (<http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/default.asp>)، وسيقدم موجز للنتائج في شكل وثيقة معلومات أساسية.

اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

١٦ - بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين، أنشئت اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في آذار/مارس ٢٠١٤ برعاية لجنة

الخبراء^(١) ووردت اختصاصاتها في وثيقة معلومات أساسية متصلة بهذا التقرير. وتمثل أولوية اللجنة التقنية، حسبما يرد في برنامج عملها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وعلى نحو ما أقرته لجنة الخبراء في جلستها التاسعة، في النهوض بالعمل المتعلق بالمذكرات التقنية المتصلة بحسابات ووحدات مختارة من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (انظر الفقرة ١٨ أدناه). وعلى وجه الخصوص، ستوفر اللجنة التقنية توجيهات تقنية عامة بشأن صياغة المذكرات التقنية ووضع صيغتها النهائية بالعمل عن نحو وثيق مع محرر المذكرات لتقديم مدخلات تقنية وضمان اتساقها مع الإطار المركزي للنظام. وبصفة عامة، سيكمن دور اللجنة التقنية في استعراض الوثائق المتصلة ببرنامج البحوث المتعلق بالإطار المركزي للنظام وتنفيذه، وتقديم التوجيهات بشأن المسائل المنهجية التي قد تنشأ أثناء تنفيذ النظام. وستعاون اللجنة التقنية بشكل وثيق مع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية وفرقة العمل المعنية بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٧ - وفي ما يتعلق ببرنامج البحوث، تعطي اللجنة التقنية الأولوية في برنامج عملها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ للعمل المتعلق بالتصنيف، بما في ذلك تصنيف الأنشطة البيئية وتصنيفات الغطاء النباتي/استغلال الأراضي. وستساهم أيضا في عملية مواءمة الإحصاءات البيئية مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وفي تعميم النظام على الصعيدين الوطني والدولي.

المذكرات التقنية المتعلقة بحسابات ووحدات معينة من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

١٨ - عملا بمقرر اللجنة الإحصائية ١٠٥/٤٥، تعمل لجنة الخبراء على المضي قدما بصياغة المذكرات التقنية. وستقدم المذكرات التقنية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية توجيهات للبلدان بشأن الخطوات اللازمة لبدء تنفيذ النظام. وتلخص المذكرات التقنية مدى أهمية حسابات النظام في مجال السياسات بالنسبة لموضوع معين، والمؤشرات المحتملة التي يمكن أن تُستمد منها (لا سيما ما يرتبط منها بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة)، ومصادر البيانات والمشاكل المحتملة في ما يتعلق بالتنفيذ. وستخضع المذكرات التقنية لعملية تشاور واسعة النطاق، وستشكل نقطة الانطلاقة لوضع جداول إبلاغ مشتركة. ويولى اهتمام خاص لاتساق الحسابات والجداول المقترحة مع مبادرات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

(١) يتألف أعضاء اللجنة التقنية من: مكتب الإحصاءات المركزي في هولندا (رئيسا)؛ ومكتب الإحصاءات الأسترالي؛ وهيئة الإحصاء الكندية؛ والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وصندوق النقد الدولي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والبنك الدولي. وتقدم الشعبة الإحصائية خدمات الأمانة إلى اللجنة.

في مجال جمع البيانات وأعمال فرقة العمل المعنية بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٩ - وعُين محرر لصياغة المذكرات التقنية وتحريرها. ومن المتوقع أن تتاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الدفعة الأولى من مشاريع المذكرات، بما في ذلك مذكرات بشأن حسابات المياه والطاقة والأراضي وقطاع السلع والخدمات البيئية، ومذكرة شاملة متعلقة بتنفيذ النظام والنهج المتكامل للإحصاءات. ويُتوقع أن تتاح الدفعة التالية، التي تشمل ما يتعلق بحسابات الانبعاثات الهوائية، وحسابات الضرائب البيئية والموارد الطبيعية والإنفاق على حماية البيئة، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥ لاستعراضها في الاجتماع العاشر للجنة.

٢٠ - أما المذكرة الشاملة المتعلقة بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والنهج المتكامل للإحصاءات فتتناول دور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في إطار الهيكل الإحصائي الوطني وتبين الكيفية التي يمكن بها أن يكون النظام حافزا على تبسيط عملية إنتاج البيانات لتلبية احتياجات المستخدمين على نحو أفضل وزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد اللازمة لتجميع الحسابات. وفي هذه المذكرة، يُسلم بأن تجميع الحسابات يعتمد على البيانات الأساسية التي يمكن أن تلي احتياجات متعددة، وأن تجميع الإحصاءات يعتمد على استخدام أدوات مشتركة لجمع الإحصاءات وتجهيزها وتحليلها ونشرها. وترد في المذكرة دعوة إلى تحديث عمليات إنتاج الإحصاءات بالنظر إلى أن الحسابات تعتمد على البيانات الأساسية.

البرنامج التدريبي لتدريب المدربين على تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وغيره من الأنشطة التي تدعم الإطار المركزي على الصعيد العالمي

٢١ - عملاً بمقرر اللجنة الإحصائية ١٠٥/٤٥ الذي طلبت فيه اللجنة وضع مواد ودورات تدريبية لدعم تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، نظمت الشعبة الإحصائية، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالنيابة عن الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، برنامجاً تدريبياً لحلقات عمل لتدريب المدربين على تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيد العالمي. واتخذ التدريب شكلاً قائماً على التعلم المتعدد الوسائل، وشمل ثلاث مراحل: تدريب إلزامي مقدم عبر شبكة الإنترنت (من ٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤)؛ وحلقة دراسية تتطلب الحضور الشخصي (من ٧ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤)؛ ومرحلة للمتابعة.

٢٢ - وحضر مشاركون من ١٥ بلدا وأربع منظمات دولية^(٢) دورة تدريبية إلزامية قدمت عبر شبكة الإنترنت من أجل كفالة أن يكون لهم مستوى موحد من المعارف التقنية بشأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وشمل المشاركون ممثلين عن المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات والوكالات ذات الصلة بالبيئة لتعزيز الحوار الوطني بشأن نظام المعلومات البيئية - الاقتصادية. وتولى تقديم التدريب عبر شبكة الإنترنت مدرس متخصص في التعليم الإلكتروني، ورافقه في ذلك خبراء في مجال نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من وكالة الإحصاءات الكندية، وهيئة الإحصاءات الهولندية، والشعبة الإحصائية. وأعدت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي واللجنة التدريب واستعرضته اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

٢٣ - وشكلت الحلقة الدراسية القائمة على الحضور الشخصي فرصة فريدة للمشاركين الذين سبق لهم أن استوعبوا المفاهيم الأساسية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لتحسين معارفهم عن طريق القيام بتمارين عملية ومناقشات بشأن المشاكل المطروحة في ما يتعلق بالتنفيذ. وقدمت الحلقة الدراسية أيضا معلومات عن مهارات التيسير، بما في ذلك تقنيات إدارة ديناميات المجموعات وتحقيق أهداف التعلم. وفي إطار متابعة حلقة العمل، عقد المشاركون حلقات دراسية وطنية بشأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية جمعت بين مختلف الجهات المعنية أو هم يخططون لعقد مثل هذه الحلقات التي تهدف إلى التوعية وصياغة خطط تنفيذ وطنية، وقد أعدت مسودة لهذه الخطط أثناء الحلقة التدريبية. وعقد بالفعل ممثلو بعض البلدان، منها البرازيل وجنوب أفريقيا وقيرغيزستان، حلقات دراسية/اجتماعات وطنية متعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أو شاركوا فيها.

٢٤ - وتشكل الدورة التدريبية المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الخطوة الأولى في الجهود الرامية إلى إنشاء جماعة للممارسين وتبادل الخبرات فيما بين البلدان التي تواجه مشاكل مماثلة في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وقاعدة المعارف التفاعلية المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية التي تُنشؤها الشعبة الإحصائية ستيسر التفاعل فيما بين الممارسين.

(٢) شملت البلدان المشاركة في الحلقة الدراسية الاتحاد الروسي، وإكوادور، واندونيسيا، وأوغندا، والبرازيل، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وساموا، والصين، وغواتيمالا، والفلبين، وماليزيا، والمغرب، والهند. أما المنظمات الدولية المشاركة في الحلقة الدراسية فشملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي.

٢٥ - وأعيد تنظيم الدورة التدريبية المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية التي وضعتها اللجنة الإحصائية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، من أجل البلدان الناطقة باللغة الإنكليزية في أفريقيا^(٣). والغرض من برنامج التدريب هو: تمكين المشاركين من اكتساب المعارف والمهارات لتعميق فهم المبادئ المحاسبية والاحتياجات من البيانات الأساسية اللازمة لتجميع الحسابات البيئية - الاقتصادية وفقا للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ وتيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان الأفريقية؛ ودعم البلدان في وضع استراتيجية وخطة عمل لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتابع مشاركون من ١٨ بلدا أفريقيا^(٤) الجزء المقدم على شبكة الإنترنت من الدورة التدريبية (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، وتشمل متابعة هذا الجزء المشاركة شخصيا في الحلقة الدراسية المقرر عقدها في الفترة من ٢ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٢٦ - وهناك خطط لإعادة تنظيم الدورة الدراسية في البلدان المشمولة باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٥. وستترجم محتويات الدورة التدريبية المقدمة عبر شبكة الإنترنت إلى اللغة الإسبانية في أوائل عام ٢٠١٥ من أجل تحسين تلبية احتياجات البلدان الناطقة باللغة الإسبانية. وعلاوة على ذلك، لتلبية الطلب المتزايد باستمرار على التدريب وتعزيز القدرات في البلدان في ما يتعلق بحسابات محددة من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، يتوقع إعداد دورات تدريبية معمقة بشأن حسابات المياه والطاقة، ودورة تمهيدية بشأن حسابات النظم الإيكولوجية في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وكما هو الشأن بالنسبة للدورة التدريبية المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ستستخدم في الدورات الجديدة التكنولوجيا وغيرها من الأدوات التعليمية للوصول إلى جماهير واسعة بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

٢٧ - وفي إطار سلسلة الحلقات الدراسية دون الإقليمية المتعلقة بتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة، عقدت حلقة دراسية في كاستريس يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ لبلدان^(٥) السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي (الجماعة الكاريبية)، بحضور مشاركين من المكاتب الإحصائية، ووزارات البيئة، والتخطيط

(٣) تدريب بشأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية فقط، باستثناء التدريب على مهارات التيسير.

(٤) إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وسوازيلند، والسودان، وسيشيل، والكاميرون، وكينيا، وليبيا، ومصر، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا.

(٥) شملت البلدان المشاركة في الحلقة الدراسية بربادوس، وبرمودا، وجامايكا، وجزر البهاما، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وغرينادا.

والوكالات الأخرى الوطنية التي تستخدم المعلومات البيئية من أجل وضع السياسات وتحليلها. وقد سبقت الحلقة الدراسية دون الإقليمية حلقة دراسية وطنية جمعت مختلف الجهات المعنية في البلد بهدف توعية مستخدمي الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والجهات التي أنتجته وفي تعزيز التعاون فيما بين الجهات المعنية. وقد شارك في تنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدتها إدارة الإحصاءات التابعة لحكومة سانت لوسيا، أمانة الجماعة الكاريبية، والمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووكالة الإحصاءات الكندية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بربادوس، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، ومنظمة السياحة العالمية.

استراتيجية الاتصالات

٢٨ - ناقشت لجنة الخبراء في اجتماعها التاسع سبل المضي قدما في العمل المتعلق باستراتيجية الاتصالات لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بهدف إعداد مواد الاتصالات الأساسية، من قبيل رسائل رئيسية بشأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وعروض موحدة، ونماذج للكتيبات ورسائل إخبارية، ومجموعات أدوات للدعوة الوطنية؛ وتصميم جديد للموقع الشبكي، بما في ذلك قاعدة المعارف.

رابعا - اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

٢٩ - اعترفت الجمعية العامة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق) بالنظم الإيكولوجية بوصفها أساسية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. ويشكل رصد حالة النظم الإيكولوجية وتدهورها، والخدمات المقدمة إلى الأنشطة الإنسانية والاقتصادية أحد عناصر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتوفر المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، التي رحبت بها اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين، الإطار الإحصائي لقياس النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وعلاقتها بالأنشطة البشرية، وهي كفيلة بتعميم مراعاة المعلومات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في العمليات الإحصائية. وبالتالي، يمكن للمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الإيكولوجية أن تساعد في توفير معلومات تسترشد بها الأهداف المبينة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني

بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970، المرفق، و Corr.1) المتعلقة بالمياه (الهدف ٦)؛ وتغيّر المناخ (الهدف ١٣)؛ والمحيطات والبحار والموارد البحرية (الهدف ١٤)؛ والنظام الإيكولوجي البري، والأحراج، وتدهور الأراضي، والتنوع البيولوجي (الهدف ١٥). غير أن الدوائر الإحصائية الرسمية لا تملك سوى خبرة قليلة بشأن كيفية قياس النظم الإيكولوجية ومساهمتها في الأنشطة الإنسانية والاقتصادية. ويندرج النهوض بخطة البحث استناداً إلى الدروس المستفادة في صميم برنامج عمل اللجنة.

٣٠ - وسعى إلى مساعدة البلدان في اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقاً لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، تنفيذ الشعبة الإحصائية، برعاية لجنة الخبراء، مشروعاً بشأن تعزيز المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقاً لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في بلدان رائدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وتقدّم المساعدة المالية من حكومة النرويج. ويتوخى تحقيق النواتج التالية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: (أ) إعداد تقييمات وطنية ووضع برنامج عمل من أجل اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقاً لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في كل بلد من البلدان الرائدة السبعة؛ و (ب) إعداد استراتيجية عالمية من أجل النهوض بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقاً لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ و (ج) إعداد مشروع مبادئ توجيهية بشأن تجميع طائفة مختارة من الحسابات؛ و (د) وضع مواد تدريبية تمهيدية بشأن المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقاً لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ و (هـ) وضع استراتيجية للاتصال؛ و (و) تنظيم منتدى للخبراء يعني بمحاسبة النظم الإيكولوجية؛ و (ز) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين.

٣١ - وبينت أعمال المشروع التي نفذت في البلدان الرائدة أن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية يساعد في تنظيم وجمع عدد من مبادرات الرصد غير المنسقة التي لا تزال جارية، وذلك من خلال استخدام إطار مشترك من أجل وضع نظام معلومات للتنمية المستدامة. وبذلت جهود للجمع بين مختلف الجهات المعنية باستخدام الحسابات وتوليد البيانات. وتشمل هذه الجهات المعنية، على سبيل المثال لا الحصر، المكاتب الإحصائية الوطنية، ووزارات التخطيط والمالية أو نظيراتها، ووزارات البيئة والتنمية المستدامة أو نظيراتها، ووكالات رسم الخرائط أو نظيراتها، ومكاتب الأمم المتحدة القطرية. والهدف من المشروع هو وضع تقييم وطني في البلدان الرائدة السبعة، وهي إندونيسيا، وبوتان، وجنوب أفريقيا، وشيلي، وفييت نام، والمكسيك، وموريشيوس.

٣٢ - وفي إطار هذا المشروع، يجري وضع استراتيجية عالمية لتعزيز المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بهدف النهوض باختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية المذكورة وخطة البحث المتعلقة بها، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستشمل الاستراتيجية إقامة شراكة بين الأوساط الإحصائية ونظيراتها العلمية، والجغرافية - المكانية، والإيكولوجية، والاقتصادية. وستغطي الاستراتيجية أيضا مسائل من قبيل بناء القدرات تدريجيا في البلدان من أجل تجميع طائفة من حسابات النظم الإيكولوجية يكون لها نطاق ملائم وتفاصيل ونوعية مناسبة. وستستعرض الاستراتيجية من خلال عملية تشاور واسعة النطاق، تشمل الأوساط الإحصائية وغيرها، ويتوقع أن تقدمها لجنة الخبراء إلى اللجنة الإحصائية للنظر فيها في دورتها السابعة والأربعين في عام ٢٠١٦.

٣٣ - وتوفر المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الإطار المحاسبي المفاهيمي لمحاسبة النظم الإيكولوجية، لكنها لا تقدم ما يكفي من التوجيه بشأن الكيفية التي يمكن بها جمع البيانات وتقييمها ونقلها وقياسها وتفسيرها من أجل تنفيذ الحسابات. وسيتولى مشروع المبادئ التوجيهية للتجميع المتعلقة بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية شرح كيفية تجميع حسابات مختارة مثل الحسابات المتعلقة بحالة النظم، والتنوع البيولوجي، والكربون، والمياه؛ وبصفة خاصة، توضيح كيفية تجميع البيانات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، بما في ذلك البيانات المستقاة من المصادر غير التقليدية (مثلا الاستشعار عن بعد)؛ وتقديم التوجيه إلى الخبراء والممارسين القطريين في فهم الخيارات المتاحة بخصوص النماذج والروابط القائمة مع المتطلبات في مجال السياسات؛ والمساعدة في تحديد الأولويات في ما يخص نوع الأدوات التي ينبغي استخدامها حسب الهدف المعين الذي يرجى تحقيقه. ومن المتوقع أن يكتمل إعداد مشروع أولي للمبادئ التوجيهية الأولية المتعلقة بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٣٤ - واستجابة للطلب المتزايد على التدريب في مجال المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، يجري حاليا وضع مواد تدريبية بهدف زيادة قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الوكالات على اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ومساعدة الممارسين الذين ليست لهم خبرة في مجال الحسابات الوطنية على تحسين معرفتهم التقنية بالنظام وتعميق فهمهم للمبادئ المحاسبية والاحتياجات من البيانات الأساسية اللازمة لتجميع حسابات النظم الإيكولوجية. وبالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، يجري حاليا وضع شكل من أشكال التعلم

المتعدد الوسائل، يجمع ما بين التدريب عبر شبكة الإنترنت ومرحلة متابعة، على غرار الشكل الذي وُضع للأغراض الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وفي إطار هذه العملية، سيجري إعداد مجموعة موحدة من العروض الموجهة للاستخدام المشترك.

٣٥ - وسينشأ منتدى يجتمع فيه الخبراء شخصياً كل سنة. ومن المقرر مبدئياً عقد الاجتماع الأول للمنتدى في آذار/مارس ٢٠١٥. وسيتألف المنتدى من خبراء من الأوساط الإحصائية والعلمية والجغرافية المكانية والاقتصادية التابعة للحكومات والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وسيشمل مناقشات بشأن مشروع المبادئ التوجيهية ومواد التدريب وخطة البحث والتقدم المحرز في اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقاً لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. والهدف من المناقشات هو التوصل إلى توافق للآراء بشأن أفضل الممارسات بالنسبة لمجموعة مختارة من وحدات حسابات النظم الإيكولوجية في الأجل المتوسط. وسيتوج عمل الفريق بعقد مؤتمر دولي للجهات المعنية المتعددة في عام ٢٠١٦ عندما يكون عدد كاف من البلدان قد اختبر وحدات مختارة من حسابات النظم الإيكولوجية.

خامساً - التقدم المحرز في وضع النظم الفرعية لنظام محاسبة البيئية - الاقتصادية وتنفيذها

نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه

٣٦ - في إطار استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه، انتهت الشعبة الإحصائية، بدعم من هيئة تحرير تتألف من خبراء في مجال المياه والإحصاءات، من وضع مبادئ توجيهية خاصة بالتجميع لأغراض المحاسبة والإحصاءات في مجال المياه. وتشمل المشاركون في اجتماع فريق الخبراء، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، من أجل تنقيح المبادئ التوجيهية ممثلين لعدد من الوكالات الدولية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، ومؤشر بيل للأداء البيئي) وعدداً من الخبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية (إندونيسيا، وأوغندا، والبرازيل، وساموا، وكندا، والمكسيك، وموريشيوس)، والوكالات المعنية بالمياه (أستراليا، والبرازيل، والمكسيك). وتشكل تلك المبادئ التوجيهية أداة لتجميع إحصاءات المياه ودمجها في الإطار المحاسبي، واستنباط المؤشرات في إطار وضع نظام لرصد السياسات المائية، مع إعطاء أمثلة وطنية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٣٧ - وجرى اختبار المبادئ التوجيهية في عدة حلقات عمل خلال عملية صياغتها. وجرى اختبار المشروع النهائي في حلقة عمل عقدت في النمسا في نيسان/أبريل ٢٠١٤ من أجل بلدان منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وقد نظمت الشعبة الإحصائية حلقة العمل هذه بالتعاون مع الوكالة الأوروبية للبيئة، وحضرها ٦٠ خبيراً في الحسابات والإحصاءات المتصلة بالمياه. ورحبت اللجنة بإنجاز المبادئ التوجيهية، وأعربت عن تقديرها لقيمتها في ما يتعلق ببناء القدرات وتبليتها لاحتياجات مجتمعي حسابات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وأثفق على أن يجري تعهد المبادئ التوجيهية الخاصة بالتجميع بوصفها وثيقة حية على شبكة الإنترنت وعلى أن تنشر في قاعدة المعارف المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، من أجل إتاحة إدخال تنقيحات في سياق اكتساب الخبرة في مجال تجميع الإحصاءات والحسابات المتصلة بالمياه على الصعيد الوطني. وواصلت الشعبة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه، بما في ذلك إكوادور، والبرازيل، وبيرو، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمغرب، وموريشيوس.

٣٨ - وشاركت الشعبة الإحصائية أيضاً في فرقة عمل معنية بوضع وتنفيذ آلية رصد علمية من أجل تتبع التقدم المحرز في إدارة الموارد المائية، بما في ذلك عمليات سحب المياه وإنتاجية المياه، التي يجري تناولها في الهدف ٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة المقترحة. وقد أنشئت فرقة العمل من جانب الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وترأسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. واعترفت فرقة العمل بدور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية باعتباره الإطار الإحصائي لمؤشرات المياه، رغم الإعراب عن شواغل في ما يتعلق بتوافر البيانات الحديثة.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، في سياق التطبيق المفاهيمي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه، ما فتئت الشعبة الإحصائية تتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مبادرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية لتحليل وتقييم خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب على الصعيد العالمي. وتهدف مبادرة منظمة الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية إلى اقتراح واختبار منهجية لتحديد وتتبع التمويل المقدم لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بطريقة متسقة ومستمرة على صعيد البلدان. وصُممت هذه المنهجية كي تستند إلى أطر القياس القائمة، مثل نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وقد جرى اختبارها في عدد من البلدان وسُنقح بناء على نتائج الاختبار. وتعتمز الشعبة الإحصائية، بدعم من اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، استعراض هذه المنهجية من أجل ضمان اتساقها مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه.

نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة

٤٠ - وافقت اللجنة الإحصائية، في دورتها الرابعة والأربعين، على عملية وضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة. وشملت عملية وضع الصيغة النهائية تقديم نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة، بناء على توصية لجنة الخبراء، كي يعتمده مكتب اللجنة الإحصائية باسم اللجنة.

٤١ - ومنذ ذلك الحين، استعرض فريق الخبراء المعني بحسابات الطاقة مشروع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة، وسيقدم مشروع نهائي باسم مكتب اللجنة إلى مكتب اللجنة الإحصائية من أجل اعتماده في أوائل عام ٢٠١٥.

نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجه ومصائد الأسماك

٤٢ - نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجه ومصائد الأسماك تطبيق يتناول مفاهيم وهياكل الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مع تركيز على تكامل المعلومات الاقتصادية والبيئية لأغراض الزراعة والحراجه ومصائد الأسماك. ويشمل النظام بيانات من ١٠ مجالات رئيسية هي: الإنتاج الزراعي، والحراجه، ومصائد الأسماك، والأراضي، والمياه، والطاقة، وانبعاثات غازات الدفيئة، والأسمدة ومبيدات الآفات، وموارد التربة، والبيانات الاقتصادية. ويتوافق نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجه ومصائد الأسماك بشكل تام مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ومع معايير المحاسبة الوطنية. ويجسد النظام أوجه التفاعل المتشعبة بين الإنتاج في مجالات الزراعة والحراجه ومصائد الأسماك والمتطلبات من الموارد (مثلا الأراضي والمياه والكربون والتنوع البيولوجي، وما إلى ذلك) المرتبطة بتلك الأنشطة. وبالتالي، يمكن أن يشكل إطارا لإرشاد صانعي السياسات على الصعيد الوطني، ويمكنه أن يولد بشكل مباشر ما يلزم من مؤشرات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ووضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجه ومصائد الأسماك يشمل تدقيق رصد عملية بلورة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الجارية حاليا.

٤٣ - وتقود منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عملية وضع المبادئ التوجيهية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجه ومصائد الأسماك وتدعم العملية بموارد من الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. ومن المتوقع أن تشترك

منظمة الأغذية والزراعة والشعبة الإحصائية في نشر المبادئ التوجيهية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراة ومصائد الأسماك.

٤٤ - وقد تواصل باطراد العمل المتصل بوضع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراة ومصائد الأسماك خلال عام ٢٠١٤ وتحققت بعض الإنجازات الهامة. وتمثل الإنجاز الرئيسي في الانتهاء من إعداد نسخة أولية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراة ومصائد الأسماك تبين هيكل الحسابات البيئية - الاقتصادية ودورها واستخدامها لأغراض الأنشطة الرئيسية المتصلة بالزراعة والحراة ومصائد الأسماك. وأظهرت عملية إعداد النسخة الأولية من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراة ومصائد الأسماك أن هذا النظام يقوم بدور محفز على جمع شمل مختلف المجتمعات باستخدام إطار إحصائي موحد. واعتمدت المشاريع الأولى على إسهامات من خبراء يعملون في منظمة الأغذية والزراعة، ومن أربعة بلدان مختارة، وأربع منظمات دولية. واستنادا إلى هذه الإسهامات والمناقشة التي دارت في اجتماع لفريق الخبراء نظمته منظمة الأغذية والزراعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، جرى تعميم مشروع منقح للتشاور العام بشأنه في أواخر عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تصدر نسخة منقحة في بداية الربع الثاني من عام ٢٠١٥.

٤٥ - وكان دور البلدان الأربعة مهما طوال عام ٢٠١٤. فقد شاركت أستراليا واندونيسيا وغواتيمالا وكندا في مختلف عمليات تبادل المواد والجداول الأولية، وقدمت تقييمات للفائدة المحتملة من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراة ومصائد الأسماك في بلدهما، وقيمت جدوى تجميع حسابات تمهيدية. وعلى وجه الخصوص، أكدت حلقات العمل التي نظمت في اندونيسيا وغواتيمالا ارتفاع مستوى الاهتمام والاستعداد للمشاركة في العملية، وبرمج البلدان على السواء لمواصلة تطوير نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراة ومصائد الأسماك في عام ٢٠١٥.

٤٦ - وسيتواصل العمل في عام ٢٠١٥ من أجل وضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراة ومصائد الأسماك وتقييم دوره في تحديد المؤشرات المهمة؛ ووضع المواد المناسبة في ما يتعلق بتنفيذه، بما في ذلك دراسات لحالات قطرية وإعداد مراجع للتوجيهات المنهجية القائمة متى أمكن ذلك؛ والبحث عن فرص لاختبار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراة ومصائد الأسماك على الصعيد القطري، ولا سيما في أفريقيا؛ والنهوض باستخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراة ومصائد الأسماك من أجل دمج قواعد البيانات الإحصائية داخل

منظمة الأغذية والزراعة. وستُعزّز الصلات أيضا، حسب الاقتضاء، بالمبادرات الأخرى، بما في ذلك العمل على تنفيذ العناصر الأخرى لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وقياس انبعاثات غازات الدفيئة والطاقة في إطار منظمة الأغذية والزراعة، ودراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بشأن الزراعة والأغذية. ومن المتوقع أن يعمم مشروع منقح للوثيقة للتشاور العام بشأنه حوالي نهاية عام ٢٠١٥ وأن يقدم نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراثة ومصائد الأسماك إلى اللجنة الإحصائية لكي تنظر فيه في دورتها السابعة والأربعين.

سادسا - نشر وترجمة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢

٤٧ - نشر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢: الإطار المركزي باللغتين العربية (استعرضته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) والإنكليزية^(٦). وقد أنجزت الترجمة الصينية (استعرضها المكتب الوطني للإحصاءات في الصين) وستطبع أوائل عام ٢٠١٥. ونشرت على الموقع الشبكي للمشروع (<http://unstats.un.org/unsd/envaccounting>) ترجمات أولية بالفرنسية والروسية والإسبانية ويجري حاليا استعراضها من جانب وزارة البيئة والتنمية المستدامة والطاقة (فرنسا)، ودائرة الإحصاءات الحكومية الاتحادية الروسية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على التوالي؛ ومن المقرر وضع الصيغ النهائية للمنشورات الرسمية في أوائل عام ٢٠١٥ وطبعها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥.

٤٨ - وجرى تحرير نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢ - المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية ومرحلة تحضير النصوص وسينشر بالاشتراك بين الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، باللغة الإنكليزية في الربع الأول من عام ٢٠١٥. وقد بدأت عملية ترجمة الكتاب؛ وستنشر ترجمات أولية على الموقع الشبكي للشعبة خلال عام ٢٠١٥.

٤٩ - وصدر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢ - التطبيقات والتفريعات في شكل منشور أولي غير محرر. وقد حررت النسخة الإنكليزية للنص ويجري تجهيزها للطباعة. ومن المقرر نشر الكتاب في النصف الأول من عام ٢٠١٥. ومن المقرر البدء

(٦) United Nations publication, Sales No. E.12.XVII.12

في ترجمة الكتاب في أوائل عام ٢٠١٥ وستنشر ترجمات أولية على الموقع الشبكي للشعبة بمجرد إتاحتها.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٤، نشرت ترجمات لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه والتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه باللغات الإسبانية والروسية والصينية والفرنسية. والنسخ الإلكترونية للترجمات والنسخة العربية الأولية للتوصيات الدولية متاحة على الموقع الشبكي للشعبة الإحصائية.

سابعاً - نقاط للمناقشة

٥١ - إن اللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن ما يلي:

(أ) دور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ج) الشراكات بين الوكالات الدولية والإقليمية في صياغة برنامج عمل مشترك على الصعيد القطري وفي تحديد منافع عامة متفق عليها دولياً في ما يتعلق بتجميع التوجيهات والتدريب وبناء القدرات؛

(د) التقدم المحرز في اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقاً لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(هـ) مواصلة اختبار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك ووضعها في صيغته النهائية، ودمج هذا العمل مع الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية وغيرها من المبادرات ذات الصلة بالموضوع.